

الاستثمار الفلاحي بين متطلبات التنمية المحلية وصلاحيات الجماعات المحلية

Agricultural investment between the requirements of Local Development and Authority of local communities

ط.د./ مزيان عبد المالك

جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس،

الجزائر

mezianeabdelmalek47@gmail.com

ط.د./ شطي رميسة *

المركز الجامعي مرسلني عبد الله، تيبازة،

الجزائر

rimochetti@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/07/03 تاريخ القبول: 2021/07/05 تاريخ النشر: 2021/09/18

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى عرض وتحليل دور الجماعات المحلية في التنمية الفلاحية بالاعتماد على الاستثمار الفلاحي كوسيلة قانونية اقتصادية تساهم في الاستجابة لمتطلبات التنمية داخل مناطق الهضاب العليا، من خلال توجه الحكومة والسلطات المحلية نحو برامج تنمية تحقق فيها تطلعات منتخبيها، ويكون ذلك عن طريق تعزيز وترقية الاستراتيجيات المحلية والاستفادة من التجارب الدولية في مجال تخطيط التنمية المحلية المستدامة في القطاع الفلاحي، وأيضا بإزالة كل العراقيل والقيود التي تقف أمام الاستثمار الفلاحي.

كلمات مفتاحية: الهضاب العليا؛ الاستثمار الفلاحي؛ الجماعات المحلية؛ برامج التنمية الفلاحية؛ التنمية المحلية.

ABSTRACT:

The purpose of this study is to present and analyse the role of local communities in peasant development Relying on agricultural investment as an economic legal mechanism Contributes to meeting the requirements of the peasant sector within the upper hills , Through the orientation of government and local authorities to development programmes in which the aspirations of their constituents are fulfilled, This is done by promoting and upgrading local strategies , Building on international experiences in sustainable local development planning , and also by removing all obstacles and constraints to agricultural investment.

Keywords: local communities; the hauts plateaux; agricultural investment; local development; Peasant Development Programmes.



مقدمة:

إن الوصول لأعلى مستويات الرفاه الاقتصادي يمر بالضرورة على ركيزتين أساسيتين هما الاستثمار ثم التنمية، إذ أضحي من المسلمات أن الاستثمار بمثابة المحرك الأساسي لكل حراك تنموي آني أو مستقبلي بأبعاده الإقليمية الوطنية أو المحلية في أي بلد كان، والجزائر كغيرها من الدول قد أولته عناية خاصة في سياستها التنموية المحلية منذ تسعينيات القرن الماضي إلى غاية يومنا هذا، وذلك بتوسيع مجال المشاريع الاستثمارية بما فيها القطاع الفلاحي.

إلا أن القطاع الفلاحي لتميزه بعدة خصوصيات منها الخصوصيات الطبيعية كاختلاف مناخ ونوعية التربة "الهضاب العليا مثلا"، وأيضا خصوصيات قانونية ونذكر منها طبيعة الأراضي الفلاحية والتي تعتبر ثروة نابضة تتناقص يوم بعد يوم في مواجهة التوسع العمراني للمدن، كل هذه الخصوصيات تستدعي المساهمة الفعالة للجماعات المحلية وتعزيز مكانة دورها التنموي الفلاحي الجديد فالسياسة الاستثمارية المنتهجة بينت أن الجماعات المحلية هي قاعدة الأساس لنجاح أي رؤية استثمارية، وذلك بالقيام بتنوع وتجديد الخطط وبرامج التنمية للاستثمار الفلاحي بالاستعانة بالنصوص القانونية وعلى رأسها قانون الولاية، البلدية وأيضا قانون ترقية الاستثمار رقم 09-16، كما تضاف إليها استراتيجيات وتوجيهات التنمية الفلاحية على المستوى المحلي وهذا من خلال الاعتماد على تحديد النقائص وإشكالات إنشاء المستثمرات الفلاحية ورصد احتياجات منطقة الهضاب العليا عبر كل البلديات والولايات وكذا رصد تطلعات الفلاحين والمستثمرين وإزالة أهم العوائق والتحديات، والبحث عن وسائل الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة بصورتها الشاملة.

وتحظى هذه الدراسة بأهمية بالغة لما لها من فائدة لمعرفة سلطات الهياكل اللامركزية في المسائل المتعلقة بالمجال الفلاحي ودورها في توفير مناخ قانوني ملائم لصغار المستثمرين لتحقيق التنمية المحلية.

ونهدف في هذه الدراسة إلى:

- ضبط مفهوم الاستثمار الفلاحي وتبيان الفروقات مع مصطلح التنمية الفلاحية.
- إبراز الدور الجديد للجماعات المحلية في ترقية الاستثمار الفلاحي كخيار استراتيجي لتحقيق تنمية محلية فعالة في إقليم الهضاب العليا.
- تحديد آليات بعث النشاط التنموي الفلاحي داخل الجماعات المحلية وكذا تحديد كفاءة السياسة المنتهجة في الاستثمار الفلاحي وكيفية تجاوبها مع متطلبات التنمية المحلية.

- تبيان كيفية كسب الجماعات المحلية رهان التحدي التنموي في ظل معطيات الصعوبة مع تراكم المعوقات مع الوقوف على واقع وسبل إصلاح منظومة الجماعات المحلية في الجزائر من خلال تطوير القطاع الفلاحي.

وعليه فالإشكالية الرئيسية التي تسعى الورقة البحثية الإجابة عنها هي: ما مدى استجابة الجماعات المحلية للاستثمار الفلاحي لتحقيق أبعاد التنمية المحلية المستدامة؟ ولالإجابة على هذه الإشكالية قسمنا الدراسة بناء على المنهج التحليلي الوصفي وفق مبحثين هما:

المبحث الأول: تفاعل الجماعات المحلية مع الاستثمار الفلاحي كآلية اقتصادية لتحقيق تنمية محلية مستدامة.

المبحث الثاني: رهانات الاستثمار الفلاحي للجماعات المحلية في ظل تحديات التنمية المحلية -بين الواقع والقانون-.

المبحث الأول: تفاعل الجماعات المحلية مع الاستثمار الفلاحي كآلية اقتصادية لتحقيق تنمية محلية مستدامة

في ظل ارتفاع فاتورة استيراد الغذاء نتيجة للعجز الوطني في هذا المجال وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي أو على الأقل تقليص حجم الفجوة الغذائية كما ونقدا بين الإنتاج والاستهلاك داخل الجزائر، حتم على الدولة الجزائرية وضع سياسة اقتصادية للقطاع الفلاحي عن طريق تفعيل أداء الهيئات اللامركزية للخوض في غمار تجارب تنمية محلية جديدة نحو تشجيع الاستثمار الفلاحي (المطلب الأول) كخيار استراتيجي لتحقيق تنمية فلاحية محلية مستدامة داخل مناطق الهضاب العليا

لاحتوائها على مناخ بيئي ملائم يحقق كل شروط التنمية الفلاحية بتفعيل الصلاحيات الواسعة لتدخل الجماعات المحلية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الإطار العام للاستثمار الفلاحي

إن الوقوف على تحديد المقصود بالاستثمارات الفلاحية ضرورة ملحة أمام كل مهتم بالتنمية المحلية لتحديد مجال تدخل قطاع الفلاحي الذي أصبح يمثل أحد الركائز الأساسية في برامج التنمية المحلية للدول المتقدمة أو النامية على حد سواء وسنحاول في هذا المطلب وضع الأطر المفاهيمية للاستثمار الفلاحي من خلال ضبط مفهوم الاستثمار الفلاحي (الفرع الأول) مع الإشارة لمصطلح التنمية الفلاحية التي تعبر أيضا جزء من التنمية الريفية الشاملة وأحد صور الاستثمار الفلاحي بطريقة غير مباشرة مما يستدعى ضرورة توضيحها، والتركيز على متطلبات الاستثمار الفلاحي للاستفادة من الإمكانيات الهائلة التي تتركز بها الجزائر والتي تعتبر من مقومات نجاح عملية التنمية الفلاحية التي ينبغي على الدولة السعي دوما على حسن استغلالها بفضل منطقة الهضاب العليا (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الفلاحي

تعددت مفاهيم الاستثمار الزراعي لدى جمهور الباحثين الاقتصاديين والقانونيين غير أنها تصب في معنى واحد ويمكن حصر أهم هذه التعاريف فيما يلي: الاستثمار الزراعي هو دمج عوامل الإنتاج المتوفرة في الفلاحة (أرض، عمل، رأس مال) وتشغيلها بقصد إنتاج موارد فلاحية لسد حاجات المستهلكين والحصول على أفضل النتائج الممكنة فيما يخص إنتاج الغذاء وتوفيره، أو استغلال الأمثل للأرض الفلاحية لحصول على أعلى إنتاج مع الاحتفاظ بأعلى قدر ممكن من الخصوبة، فشاء محراث أو بناء حوض للري أو تعلم مهارة جديدة أو زراعة الأشجار أو تربية الحيوانات لبلوغ مرحلة الإنتاج جميعها أشكال من الاستثمار ترمي إلي زيادة انتاجية الفلاح أو دخله¹.

1 فلاق حمزة، عرجاني محمد، دور الاستثمار الفلاحي في دعم التنمية المحلية -دراسة حالة مديرية مصالح الفلاحية - عين الدفلى، مذكرة ماستر تخصص إدارة أعمال، كلية التسيير جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة، سنة الجامعية 2018-2019، ص 07.

كما عرفه أيضا الباحث غردي محمد في مؤلفه على أنه تلك التخصيصات التي تسمح بتوسيع القاعدة الانتاجية لزراعة¹.

وفي هذا النحو ينبغي التطرق لتعريف التنمية الفلاحية وهي مجموعة من السياسات والاجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الفلاحي، مما يؤدي إلى أحسن استخدام ممكن للموارد الفلاحية المتاحة، وتحقيق الارتفاع في الانتاجية وزيادة الانتاج الفلاحي بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع².

انطلاقا من تحليل التعاريف السابقة نلاحظ وجود مواطن اشتراك وتداخل بين الاستثمار الفلاحي خاصة والتنمية الفلاحية عامة فالمظاهر الرئيسية لسياسة الفلاحية ومختلف أشكال الاستثمار³ الفلاحي تصب كلها في رافد واحد للوصول لنفس الأهداف التنموية في هذا القطاع الحساس والتي يمكن عرضها باختصار:

- زيادة الانتاج الزراعي خاصة في المناطق الخصبة الريفية المؤهلة لزراعة مما يؤدي إلى رفع من متوسط الدخل الوطني للفلاح وطرذا زيادة الدخل الوطني الاجمالي.

- تعزيز الامن الغذائي الوطني للقضاء على المجاعة والفقر من جهة، ولتنويع وترقية مجال التصدير خارج القطاع التقليدي لمحروقات من جهة أخرى.

1 غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام للمنظمة العالمية لتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2011-2012، ص 88.

2 كتمير حورية، بركان على لونيبي، القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي للمحروقات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية -نمذجة قياسية باستخدام نموذج ARDL لفترة 1980 - 2016 في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 19، 2018، ص 82.

3 يقسم الاستثمار الفلاحي إلى أربعة فئات فنجد استثمار عام واستثمار خاص بالنظر لصفة المستثمر بتمثيل من أشخاص طبيعية ومعنوية (الفلاحون، المؤسسات والتعاونيات الحكومية الوطنية)، أما بالنظر لجنسية المستثمر نجد استثمار فلاحي محلي واستثمار فلاحي أجنبي راجع المواد 47. 48. 53. 54 من القانون رقم 08-16 المؤرخ في أول شعبان عام 1429 الموافق لـ 3 غشت 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي، صادر في جريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 46، ص 10-11.

ومن خلال ما تم توضيحه أعلاه يمكن القول أن التنمية الفلاحية والاستثمار الفلاحي يعتبران من بين الوسائل التنموية المحلية التي تساعد في الوصول لجزء من التنمية الاقتصادية.

كما يمكن القول بأن الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية الزراعية وحماية البيئة الفلاحية يؤديان لتنمية وطنية شاملة تمس كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة في الدولة وبالتالي الوصول لأعلى مستويات التقدم تضمن العيش الكريم للشعب.

الفرع الثاني: متطلبات الاستثمار الفلاحي

تتطلب عملية الاستثمار الزراعي تضافر جملة من المقومات الأساسية تساعد على جعل الاستثمار الزراعي أكثر ربحية وفاعلية بفضل تكامل الموارد الطبيعية والبشرية وهو ما سنتطرق إليه في العناصر التالية:

أولاً- الموارد الطبيعية: وتتمثل في الأرض والمعادن وهي القاعدة الأساسية لتنمية الفلاحية إذ بفضلها يتحقق الاقلاع التنموي الاقتصادي لتحقيق الحاجات الغذائية الأساسية ومنه التحرر من التبعية للخارج والحفاظ على المقدرات المالية للدولة وأداة للحفاظ على السيادة الوطنية بمفهومها الواسع.

1. **الأراضي الزراعية:** تتمثل الأراضي الزراعية في الجزائر ما بين 16.5% و 17.8% من إجمالي مساحة الجزائر، وتسعى الحكومة لحمايتها بنصوص قانونية تجرم كل اعتداء عليها وتحويلها عن طبيعتها وتحاول أن توسعها من خلال استعمال الوسائل العصرية للزراعة والري ناهيك عن برامج مكافحة التصحر.

فالأراضي الزراعية تسمح:

- بإنتاج مختلف المحاصيل وبتربية الحيوانات.
- زيادة اليد العاملة الزراعية مما يقلل نسبة البطالة خاصة في المناطق الريفية للهضاب العليا التي تشهد كغيرها من المناطق ارتفاع معتبر في ضعف مناصب الشغل.
- حماية الثروة الحيوانية لاتساع رقعة الرعي.

2. **الموارد المائية:** يتفق الجميع بأن الماء عنصر الحياة، حتي يكاد يثور النزاع بين الدول بسبب المياه كالنزاع المصري السوداني والاثيوبي حول نهر النيل

والعمليات الصهيونية لاستقطاب الموارد المالية وجعلها أداة للضغط على فلسطين، الأردن، ومحاولة إيران الضغط على العراق من خلال نهر الفرات، والمياه عنصر حيوي وأساسي في عملية التنمية الفلاحية في الجزائر، ونظرا لأهميته فكلما توفرت الموارد المالية كانت هناك فرصة أكبر لتحقيق زيادة الناتج الفلاحي وتنوعه وقد أدركت الحكومات هذه الأهمية فأعدت الكثير من المخططات والسياسة المائية لاستغلال الموارد المائية بفعالية وعقلانية مع الحفاظ على المياه الجوفية كبديل استراتيجي، حيث تعمل على إنشاء السدود للمساعدة في بعث وزيادة المساحات الزراعية وكذلك التشجيع على الطرق العصرية للسقي لتحقيق الفعالية وترشيد استهلاك الماء، ناهيك من بناء محطات معالجة المياه البحر وتوفير جزء منها للري الزراعي، مع العمل على تكثيف الزراعة في المناطق التي تعرف تهطل غزير لأمطار على غرار منطقة متيجة والسواحل.

ثانيا- الموارد البشرية: مهما تطورت وسائل الانتاج لا يمكن الاستغناء على المورد البشري الذي يبقى الفاعل الأساسي في الفلاحة لذا يتطلب تحسين أداء العمل الزراعي من خلال عمليات التكوين والتأهيل المستمر لأن نتائج البحوث العلمية في المجال الزراعي متجددة وإذا أردنا أن نتوصل إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي لماذا لا تكون أهدافنا التوجه إلى التسويق الخارجي؟ وهو ما تسعى إليه الحكومة من خلال فتح معاهد فلاحية والتشجيع على التكوين فيها وأكثر من ذلك انتهجت سياسة أكثر انفتاحية من خلال التنقل إلى المزارع وتنظيم أيام تحسيسية وتكوينية لفائدة الفلاحين حول آخر الطرق المبتكرة في المجال الزراعي، والاستعانة بعمال مكونين في تسيير وتقسيم المشاريع الفلاحية، أما المستثمرين فيكون تكوينهم مرتبط بقدرات الانتاجية أو الخدماتية كل حسب مشروعه، وبالنسبة للتقنيين ومساعدتهم التقنيين يكون تكوينهم في مجال زراعة الحبوب، الفلاحة الجبلية والصحراوية الإنتاج الحيواني واستخدام المبيدات الفلاحية العامة حماية للغابات .

هذه السياسة سمحت بتكوين شريحة واسعة من فاعلين القطاع وأصبح لها إلمام واسع بمجال نشاطاتهم وانعكس ذلك بشكل ملحوظ في المنتجات الفلاحية. وتجدر الإشارة أيضا في هذا السياق إلى ضرورة تعزيز متطلبات التنمية المحلية للوجود علاقة وثقة بينها بين متطلبات الاستثمار الفلاحي حتى يمكن

الوصول للهدف المنشود وهو الحصول على قطاع فلاحى قوى يحقق تنمية مستدامة وبالتالي ارتفاع المؤشرات التنمى الاقتصادية.

الفرع الثالث: مقومات إقليم الهضاب العليا

يتميز إقليم الهضاب العليا بوزنه الاقتصادى والبشرى وهو الذى أعطي المكانة الهامة والمميزة لكل الولايات الواقعة فى إقليمه، إذا تعد الخصائص التى يمتاز بها كمؤهلات ساهمت فى استقطاب الاستثمارات الفلاحية.

أولاً- الامتداد والمساحة

يعرف بإقليم السهوب ويمتد بين سلسلتى الأطلس التلى والصحراوى على مساحة 303 ألف كيلومتر مربع أى 12.7% وهو عبارة عن منطقة انتقال بين الإقليم 1 و3 ويشمل 14 ولاية من أصل 58 ولاية حسب التقسيم الإدارى الجديد لسنة 2021 موزعة على ثلاث مناطق (الهضاب العليا الغربية، الهضاب العليا وسط، الهضاب العليا الشرقية)، وفى عام 2019 أعلنت الحكومة على إنشاء 44 ولاية منتدبة جديدة تقع أساسا فى هذا المجال.

ثانياً- خصائص إقليم الهضاب العليا

1. الخصائص الطبيعية: وجود سلسلتى الأطلس التلى والصحراوى الممتدتان من الجنوب الغربى إلى الشمال الشرقى، وبه عدة شطوط تصب فيها الأودية ويزداد اتساعا كلما اتجهنا من الشرق إلى الغرب ويسوده مناخ شبه قارى ويتميز بموسم طويل وبارد ورطب فى الفترة من شهر أكتوبر إلى شهر ماي، أما باقى أشهر السنة فيتميز بالحرارة والجفاف، وتصل درجة الحرارة فى الصيف إلى أكثر من 30 درجة مئوية.

2. الخصائص البشرية: يتمركز بها نحو 20 بالمئة من السكان وبكثافة أقل تتراوح من 10 إلى 100 نسمة فى كيلومتر مربع.

3. الخصائص الاقتصادية: يتخصص هذا الإقليم فى تربية الأغنام بنسبة 70 بالمئة من الثروة الحيوانية إلى جانب زراعة محصول الشعير فى سهول سطيف والبرج بوعريريج وبعض الفواكه، كذلك به ثروة معدنية تتمثل فى الحديد والفوسفات¹.

1 زروال نصيرة، الاستثمار فى السياحة كبديل لتحقيق التنمية المحلية فى الهضاب العليا، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد 5، ص 193.

كل هذا يجعلها منطقة متميزة بطابعها الفلاحي الذي يعتبر قاعدة اقتصادية، نظرا لثروتها الحيوانية الهائلة بالإضافة لموقعها الجيوسراتيجي ومناخها المتنوع.

المطلب الثاني: تفعيل الدور التنموي للجماعات المحلية في المجال الفلاحي

تعد الجماعات المحلية ممثلة السلطة المركزية على المستوى المحلي ورمز لتجسيد الديمقراطية بفضل مجالسها المحلية المنتخبة، إذ تعتبر الجماعات الإقليمية أبرز مظاهر تطبيق سياسة اللامركزية ووسيلة فعالة لتلبية مختلف الاحتياجات ووضع الخطط الواقعية نتيجة امتلاكها للمعطيات والبيانات الحقيقية والدقيقة بسبب تعاملها اليومي مع المواطن ومعايشة مشكلاته الحقيقية.

والجماعات الإقليمية في النظام الجزائري تقوم على أساس دستوري وقانوني، حيث نصت مختلف المواثيق والدساتير والقوانين الجزائرية على نظام الإدارة المحلية (الجماعات المحلية)، فقد ورد في ميثاق الجزائر لسنة 1964: " أن الخيار الاشتراكي والتسيير المنسجم للتسيير الذاتي وضرورة إعطاء الجماعات المحلية سلطات فعلية تتطلب مراجعة إدارية جذرية وأن تجعل من مجلس يحوز قاعدة التنظيم السياسية الاقتصادية والاجتماعي للبلاد¹."

تأسيسا على ذلك قد خول لها مجموعة من الصلاحيات الواسعة لتعزيز التنمية المحلية الزراعية بموجب العديد من القوانين.

الفرع الأول: تدخل الجماعات المحلية كمؤطر تنموي في مجال الاستثمار الفلاحي في ظل قانون البلدية والقانون الولاية.

أولا- صلاحيات الولاية في مجال الاستثمار الفلاحي:

وفقا لأحكام المواد 77، 84 و 87 من قانون الولاية رقم 12-07 المؤرخ في 28 ربيع الأول من عام 1433 الموافق لـ: 21 فبراير سنة 2012، فقد خول للمجلس الشعبي الولائي عدة صلاحيات يمكن من خلالها تحقيق سبل التنمية المحلية الفلاحية، وهي على سبيل المثال لا الحصر:

1 عبد الحكيم بيسار، نور الدين بلقيل، استراتيجيات تفعيل التنمية المحلية في ظل الإصلاحات والدور الجديد للجماعات المحلية بالجزائر، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، ص 5.

- يبادر المجلس ويجسد العمليات التي تهدف إلى حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية ويشجع تدابير الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية، حماية التربة واستصلاحها، تهيئة المساحات الفلاحية.
- يتخذ الإجراءات اللازمة لمواجهة أخطار الفيضانات الجفاف والتصحر، ويعمل على إنجاز أشغال التهيئة والتطهير مجاري المياه.
- يبادر المجلس بكل أعمال التي تهدف إلى حماية الثروة الغابية والثروة الحيوانية المساهمة في عملية التشجير حماية الغابات وتوسيعها وتسهيل إنتاج مشاتل الغابات وتنمية تربية الحيوانات وتحسين المراعي.
- يعمل المجلس على تطوير الري ويساعد البلديات تقنيا وماليا في مشاريع التمويل بالمياه الصالحة للشرب وتطهير المياه.
- للمجلس الشعبي الولائي دور أساسي وهام في المجال الفلاحي لأن الاستثمار في الأرض هي الثروة الازلية لتوافر الأراضي الخصبة وهي العلاج الوحيد للأزمات الاقتصادية لأن الصناعة والتنمية المرتبطة بالثروة البترولية قد ثبت عدم جدواهما لصفتهما المؤقتة.¹
- وبالرغم من كل هذه الصلاحيات يبقى دور المجلس الشعبي الولائي محدود خاصة في ظل تحكم الوزارة الوصية في القرار والتخطيط ومثال ذلك مشروع الدعم الفلاحي الذي يهدف للأخذ بصغار المنتجين وتشجيع الاستثمار فهو برنامج وطني في حين كان الجدير بمنح هاته الامتيازات لسلطات الولائية باعتبارها أكثر علما بمتطلبات المنطقة.

ثانيا- صلاحيات البلدية في مجال الاستثمار الفلاحي:

1 فريدة مزياني، دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار، مداخلة في الملتقي الدولي الخامس حول: دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية، مخبر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة بالتنسيق مع جمعية هانس صيدال، المنعقد يوم: 04/03 ماي 2009، منشور في مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 6، ص 60 و61.

تشارك البلدية بصفة خاصة في تشجيع الاستثمار الفلاحي¹، إذ يقوم المجلس الشعبي البلدي في إطار تعزيز التنمية الفلاحية المحلية بالعديد من المهام إذ يساهم في حماية التربة والموارد المائية ويسهر على الاستغلال الأفضل لهما، كما يسهر على حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء خاصة عند إقامة المشاريع على إقليم البلدية، وهذا ما يحقق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الطبيعية المتاحة والمحافظة عليها وانتقالها إلى الأجيال القادمة².

يمكن القول أيضا أن نجاح التنمية الفلاحية مرهون بمدى فاعلية الآليات المستعملة من قبل الجماعات المحلية، حيث لا بد من أن يكون هناك تنسيق فعال بين البلدية خاصة والولاية عامة في مجال الاستثمار الفلاحي وهذا ما لا نلمسه على أرض الواقع.

الفرع الثاني: صلاحيات الجماعات المحلية في تشجيع الاستثمار الفلاحي وفق القوانين الخاصة

ومن أشكال مساهمة الجماعات المحلية في التنمية الفلاحية والريفية على غرار مساهمة الوزارة الوصية ودوائرها الفرعية:

- تمكين المستثمرين الفلاحين من الاستفادة من العقار الفلاحي التابع للأموال الخاصة للدولة والمخصص للاستثمار في إطار استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، أو العقار الفلاحي الغير مستغل في إقليم الولاية ويتم هذا الاجراء من خلال تعاون المدير الولائي المكلف بالفلاحة ورئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة مشتركة لتحديد المحيطات المقرر استصلاحها وتوزيعها، بناء على وفرة الأراضي وتأكيد وفرة المورد المائي أو عن طريق استرجاع الأراضي الغير مستغلة لمدة سنتين أو من تم تغيير طابعها الفلاحي، والتي يخل أصحابها بشروط عقد الامتياز.

1 المادة 109 من قانون البلدية تخضع إقامة أي مشروع استثمار أو تجهيز على إقليم البلدية أو أي مشروع يندرج في إطار البرامج القطاعية للتنمية، إلى الرأي المسبق للمجلس الشعبي البلدي ولا سيما في مجال حماية الأراضي الفلاحية وتأثير علي البيئة.

2 انظر المواد 110، 111 من قانون البلدية رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق لـ 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية.

- إصدار قانون الامتياز الفلاحي لتسهيل عملية الحصول على القرض الفلاحي والمعدات الفلاحية لممارسة النشاط الفلاحي زيادة على إمكانية رهن الأرض الفلاحية الخاضعة لقانون الامتياز، وهذا يتم عن طريق اللجان الولائية المختصة التي يرأسها الوالي ويقوم بمعالجة الملفات وإصدار عقود الامتياز الفلاحي وتطهير الوضعيات التي تلحق ضرر بالاستغلال العقلاني للأراضي، من أجل ضمان أمن عقاري مستديم لمستغلي الأراضي الفلاحية.

- توجيه الاستثمار الفلاحي من قبل السلطات الولائي ممثلة في لجنة تنشيط وتوجيه الاستثمار الفلاحي للولاية والتي تمثل أداة التشاور والمرافقة من أجل تنمية القطاع الفلاحي على مستوى الولاية.

- ويتمثل أيضا دور الجماعات المحلية في إحصاء الأنشطة الفلاحية والأراضي الصالحة لزراعة المستغلة والغير مستغلة بحيث تمكن هذه الإحصاءات الهامة التعرف على حصيلة النشاط الفلاحي لكل ولاية على المستوى الوطن.

المبحث الثاني: رهانات الاستثمار الفلاحي للجماعات المحلية في ظل تحديات التنمية المحلية - بين الواقع والقانون -

تسعى الدولة الجزائرية في بذل أقصى الجهود لمواصلة إنعاش قطاعها الفلاحي من خلال إعادة إصلاح وتصويب سياستها الزراعية الجارية ومنحها الأسبقية ضمن استراتيجيات التنمية المحلية، وذلك من خلال إطلاق مخططات وطنية (المطلب الأول)، إذ أن رهان اليوم هو تحقيق تنمية محلية مستدامة ومتوازنة تكون فيها الفلاحة داعم أساسي لاقتصاد الوطني والمحلي على حد سواء خاصة في ظل الصعوبات التي تعرقل قيام الجماعات المحلية بمهامها التنموية الفلاحية التي خولت لها من طرف المشرع الجزائري بإدخال إصلاحات (المطلب الثاني) تعزز دور الجماعات المحلية في تسيير القطاع الفلاحي.

المطلب الأول: الاستراتيجيات المكرسة من قبل الإدارة المحلية لتحقيق تنمية فلاحية محلية مستدامة.

تحمل استراتيجيات التنمية في طياتها كل من - مخطط الوطني للتنمية الريفية، سياسة التجديد الفلاحي والمشروع الجوازي للتنمية الريفية - هذه المخططات تعتبر وسيلة فعالة تطبق باشتراك الإدارة المركزية مع الجماعات المحلية بالتحديد

البلدية بهدف إحداث التغير في مؤشرات التنمية المنشودة وهذا ما انعكس فعلا وبالإيجاب على نسبة مساهمة الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الأول: برنامج التجديد الفلاحي

أولا - آليات تنفيذ برنامج التجديد الفلاحي

يرتكز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي، ويتم تنفيذ التجديد الريفي عبر الآليات الآتية ذكرها:

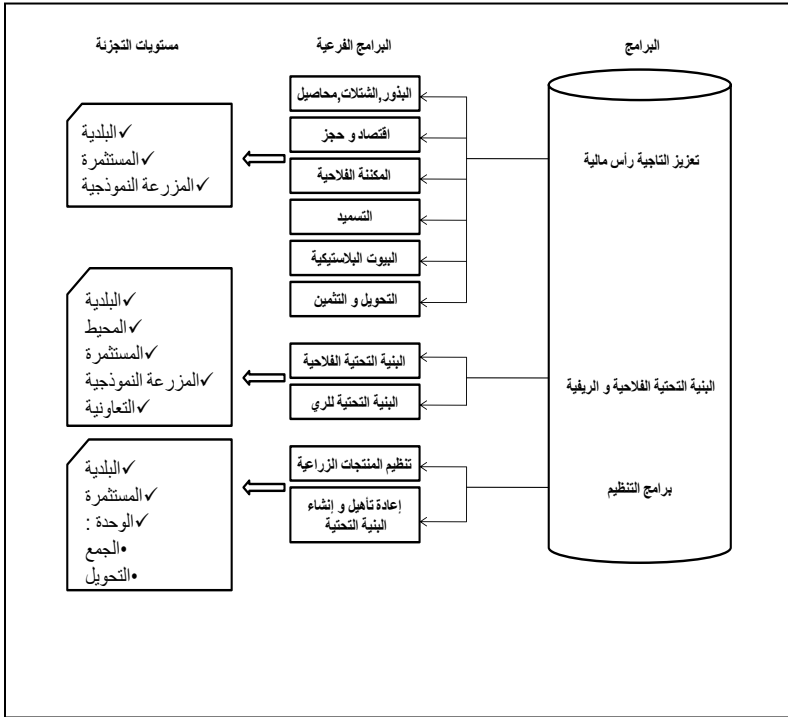
- إطلاق برامج تهدف إلى التكثيف والتحديث من أجل زيادة الانتاج والانتاجية وتطوير المنتجات ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب، الحليب الاصطناعي والبقول والبطاطا وزراعة الزيتون والطماطم الصناعية، التشجير، النخيل واللحوم الحمراء والدواجن وهذه البرامج تدخل ضمن أنظمة اقتصاد المياه.
- تطبيق نظام syrpalac والذي يهدف من جهة إلى تأمين وتثبيت عرض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، وحماية مداخيل الفلاحين والمستهلكين، ومن جهة أخرى ولتحقيق هذين الهدفين يجب أن تكون الأنشطة المبرمجة تستهدف تعزيز الأدوات الضرورية للضبط، كأماكن تخزين المنتجات الفلاحية، توفر المذابح.
- إنشاء بيئة آمنة من خلال إطلاق قروض من دون فوائد كالقرض الرفيق لشراء المعدات والآلات الفلاحية ووضع تأمينات فعالة من أجل الحد من انخفاض المردودية والكوارث الفلاحية، ودعم المنظمات المهنية¹.

ثانيا - علاقة البلدية ببرنامج التجديد الفلاحي

من خلال المخطط أدناه نلاحظ أن برنامج شامل يعطي المستوى المحلي الدور الأكبر للبلدية وأصحاب المستثمرة فهو يحاول إشراك الفواعل الأساسية من ناحية التنفيذ وبهذا فهو يشجع تكييف وعصرنة الانتاج في المستثمرات واندماجها في منظور لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول القيم

1 أحمد سواهلية، آدم رحمون، سعد مقص، كرفاوي فطوم، تطور القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تعزيز الامن الغذائي الوطني، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد الخامس، العدد الأول، ص 325.

المضافة من الانتاج للاستهلاك، وللإشارة فإن هذه الركيزة تهدف إلى اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي مدعم للإنتاج الفلاحي¹.



مخطط يوضح برنامج التجديد الفلاحي

الفرع الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

جاء المخطط الوطني لتنمية الفلاحية ليقطع نهائيا الصلة مع الطرق المركزية الموحدة النمطية التي كانت سائدة حتى ذلك الوقت وليعبر عن إرادة مؤكدة لترسيخ قدم الحداثة في القطاع الفلاحي، فمسار التحول الذي بدأ في المجال الفلاحي عرف دفعا جديدا مع تطبيق المخطط الوطني لتنمية الفلاحية، الذي جاء

1 فاروق أهناي، رابح لعروسي، استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 02، جوان 2018، ص 368.

في سياق ظهرت فيه ضرورة نزع الطابع السياسي عن العمل الفلاحي ورد الاعتبار لبعده الاقتصادي.

فالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية عبارة عن مجموعة برامج وأعمال مبرمجة تعبر عن ذهنية جديدة حيث أنه يرفع مصف العون الاقتصادي الحر والمسئول عن اختياره وذلك عبر استخدام أدوات المساعدة والحث على الاستثمار حيث اقترح المخطط طرق جديدة لتنمية قائمة على المشاركة الفعالة والمسؤولة للمزارعين والحث على الاستثمار.

ركز المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أيضا على لامركزية القرار الاقتصادي وعلى الاستغلالية الفلاحية نفسها فيما يتعلق باختيار الاستثمار، وعلى مستوى الهياكل الادارية المحلية فيما يتعلق بمنح مساعدات الدولة وهذه أهم أحد أسس المخطط الوطني لتنمية الفلاحية والذي تم توسيع إجراءاته المتعلقة بالمساعدة والحث على الاستثمار إلى كل جهات الوطن في تنوعها وخصوصيتها¹.

الفرع الثالث: المشروع الجوّاري للتنمية الريفية

يعتبر المشروع الجوّاري للتنمية الريفية المندمجة من أهم الوسائل الفعالة المعتمدة من قبل الجماعات المحلية بالمشاركة مع الهيئات المختصة لترقية التنمية الريفية عامة والاستثمار الفلاحي خاصة.

يتم تنفيذ هذا البرنامج بالاعتماد على أسلوب اللامركزية حيث أنها موزعة على الولايات وكل ولاية لها برنامجها الخاص بما يوافق طبيعتها وأولوياتها، ويعمل هذا البرنامج على توفر كفاءات الفاعلين المحليين (أعوان الادارة والاشخاص المؤهلين) ضمن خلية تنشيط تحت قيادة رئيس الدائرة لملازمة أصحاب المشاريع، وتلعب الجماعات المحلية في هذا المشروع دورا أساسيا في كل المراحل بدأ من مرحلة التشخيص إلى مرحلة المصادرة والتنفيذ، حيث تم ترجمة هذا البرنامج من خلال إنشاء 56 قسم فرعي فلاحى جديد و37 مقاطعة غابية على مستوى الدوائر بالإضافة أيضا إلى تدعيم المندوبيات الفلاحية البلدية، وذلك بالتعاون مع وزارة

1 توفيق تمار، ولهي بوعلام، التنمية الريفية المستدامة في الجزائر وواقع الاسكان الريفي: دراسة ميدانية للبلديات الريفية لشمال ولاية المسيلة، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد الأول، العدد 26، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص 370.

الداخلية والجماعات المحلية، هنا يبرز الدور الأكبر المنوط بالجماعات المحلية في تجسيد مختلف برامج التنمية الريفية، كأدوات تنموية وفاعلا في الريف باحتضانها لمختلف برامج ومستثمرات الفلاحية وغيرها من أدوات التجديد الريفي والفلاحي. ويبقى التحدي الأكبر الذي يواجه الجماعات المحلية في عملية التنمية الريفية والفلاحية، هو كيفية تصور نموذج شامل ومستدام لربط النسيج بين الجماعات المحلية ومختلف الهيئات الوصية والفواعل المجتمعية والقطاع الفلاحي التي تسهر على رسم وتنفيذ خطط وبرامج التنمية الفلاحية في الجزائر¹.

المطلب الثاني: ضرورة إصلاح منظومة الجماعات المحلية بالجزائر في مجال الاستثمار الفلاحي

رغم سن المشرع الجزائري للعديد من النصوص القانونية لتكريس تدخل الجماعات المحلية لتحقيق التنمية الفلاحية على المستوى المحلي غير أن هذه الأخيرة قد واجهت العديد من الصعوبات (الفرع الأول) على أرض الواقع حالت دون التجسيد الفعلي لأهداف الاستثمار الفلاحي، مما يستدعي إعادة النظر في منظومة الجماعات المحلية في هذا المجال بالبحث عن حلول جذرية تساعد في تحقيق إقلاع وتكامل في الاستثمار في القطاع الفلاحي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: معوقات ترقية عملية التنمية المحلية في مجال الاستثمار الفلاحي

أولا - صعوبات بيئية

تشكل مناطق الهضاب حاجزا بين التل والصحراء الجزائرية، غير أن الجزء الغربي منها يعاني من قلة الغطاء النباتي وهذا ما قد يؤثر سلبا في العملية الزراعية بسبب احتمال حدوث التصحر، حيث تشير أعمال العديد من الباحثين إلى أن أصل تصحر الهضاب ليس نتيجة للمناخ وحده بدأت هذه الظاهرة في بداية القرن العشرين، إبان الاستعمار الفرنسي وتعززت بعد استقلال البلاد من خلال الإجراءات التي قامت بها الدولة في مجال التجانس والإشراف على جميع فضاءات البلاد إذ أُطلق العديد من برامج مكافحة التصحر في أوقات مختلفة منذ عام 1962م فاتخذت السلطات إجراءات مثل: السد الأخضر، إقامة تعاونيات رعية، إصدار قانون

1 فوزي بن عبد الله، دور الجماعات المحلية في مجال التنمية الريفية -تحدياتها وسبل تفعيلها- مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 4، العدد 2، جوان 2018، ص 119.

الرعي، برامج تنمية الأراضي، غير أن هذه الإجراءات لم تحقق نتائج مقنعة على أرض الواقع بسبب عدم تعاون الهيئات المحلية مع الفلاحين والمستثمرين والمندوبية العليا لتنمية السهوب¹.

ثانيا - صعوبات إدارية

من خلال التعمق في واقع الإدارات التابعة لمختلف المصالح ومديريات الجماعات المحلية نلتبس ضعف العنصر البشري بسيطرة أصحاب المستويات المتدنية في الهياكل الإدارية والمجالس المنتخبة الأمر الذي يطرح العيد من الاشكالات نذكر منها:

- ضعف وغياب الرشادة في عميلة التخطيط والتنفيذ لبرنامج التنمية.
- الانحراف الإداري وما يرافقه من انتشار للمحسوبية واللامبالاة والرشوة.

ثالثا - صعوبات قانونية

عدم وضوح النصوص القانونية والإدارية وتضاربها وغياب النصوص التفسيرية والتنفيذية لها، وكما أن عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى لاسيما القطاع المصرفي والضريبي.

رابعا - العقار الفلاحي

لا تختلف مشاكله كثيرا عن العقار الصناعي إذ أنه يبقى العائق الأساسي في تطوير الانتاج الزراعي وذلك جراء صعوبة عمل المنتجين على أرض لا يملكونها على الرغم من إصدار عدة قوانين منها قانون 83-18 المؤرخ في 3 أوت 1983 المتعلق بالاستصلاح الأراضي وحياسة الملكية العقارية، ويعاني العقار الفلاحي من العديد من المشاكل منها:

- الشغل العشوائي للأراضي الفلاحية وانتشار البناء الفوضوي بها.
- اتساع وعاء العقار الصناعي على حساب العقار الفلاحي.

خامسا - التمويل الفلاحي

1-<https://ar.wikipedia.org>

هو المعيق الرئيسي للاستثمار الفلاحي لصغار الفلاحين والراغبين لعدم توفر إمكانيات التمويل في الوقت المناسب، نظرا لارتفاع المخاطر في القطاع الزراعي من تقلبات جوية وكوارث طبيعية ومشاكل التلوث البيئي، لذا نلاحظ نقص حجم الموارد المالية عن تمويل هذا النوع من الاستثمارات وفي حال قبولها تطالب بضمانات عينية، وفي المقابل الفلاح يقدم الإنتاج كضمان مما يوضح الفجوة بين الطرفين، أما البنوك الفلاحية فالسمة الظاهرة فيها هي قلة الموارد المالية مما لا يمكنها من توفير مبالغ مالية كبيرة لتمويل العمليات الزراعية الاستثمارية.

كما أن عملية التمويل الزراعي مرتبطة بمراحل العملية الزراعية: عملية البذر المعالجة، والحصاد، النقل والتسويق هذا الأخير يلعب دورا كبيرا في تسهيل عملية تدفق السلع الزراعية والخدمات المتعلقة بها في الأسواق ويسمح بالموازنة بين العرض والطلب.

الفرع الثاني: الحلول المقترحة لدعم أبعاد التنمية المحلية في القطاع الفلاحي

إن تطور القطاع الفلاحي مرهون بجملة من العوامل ينبغي الشروع في إصلاحها وذلك للإجابة عن انشغالات الممارسين وإيجاد الحلول المناسبة في أقرب الأجل بما يخدم تحقيق أبعاد التنمية المحلية من خلال:

- تشجيع الشباب على الإقبال على هذا النشاط وبالتالي القضاء على البطالة وتحقيق الرفاهية المعيشية المنشودة وهذا ما تسعى الدولة لتكريسه¹.
- حل مشكل العقار الفلاحي وذلك بتمكين الإدارة المحلية من التكفل بكل جميع الاشكالات الخاصة بالعقار الفلاحي كمعالجة عقود الامتياز وتوزيعها على الفلاحين وفق آجال قصيرة تمكن الفلاحين من مباشرة نشاطهم الفلاحي.

1 تمكين الشباب والنساء من إنشاء المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي على أراض تابعة للملكية الخاصة للدولة، ووحدات ذبح صغيرة ووحدات تحويل وحدات التعبئة والتغليف للمنتجات الفلاحية، وذلك في إطار الشركات مع الفلاحين ومربي الماشية، كما أنه تتاح الفرصة أمام الشباب والنساء المتحصليين على الشهادات للعمل في الهندسة الزراعية من خلال إنشاء مكاتب دراسات وشركات الخدمات والمختبرات، مما يساعد على تلبية الاحتياجات الناشئة عن حركية التنمية الفلاحية والرفيعة السارية في البلاد، راجع كلمة وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري عبد القادر بوعزيزي الملقاة في الدورة الحادية والأربعون لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، روما 13 و 14 فبراير 2018.

- تخصيص أراضي فلاحية للجماعات المحلية من أجل كرائها للمستثمرين الفلاحين وفق دفتر شروط محدد تنفيذا لمخططات واستراتيجيات الجماعات المحلية على مستوى المنطقة أو الولاية، هذا يساهم في إنعاش خزينة الجماعات المحلية كما يساهم أيضا في تشجيع المستثمرين في المجال الفلاحي على استغلال الأرض والعودة بالفائدة مضاعفة¹.

- ضرورة استعانة الجماعات المحلية بالمشاركة الشعبية خاصة أهل الاختصاص من فلاحين ومستثمرين وبيطرة ومهندسين لتفعيل الأداء التنموي الفلاحي باعتبارهم أدري باحتياجاتهم وكذا موارد المنطقة وخصوصياتها.

- إيجاد ديناميكية تسمح بتسويق المنتج في أوانه مما يخفف أعباء التكاليف على الفلاح وكذا أحداث شراكة خارجية تسمح للمستثمرين المحليين باكتساب الخبرات والانفتاح على الأسواق الخارجية.

- وضع خريطة توجيهية وطنية من قبل الوزارة الوصية تنظم فيها الاستثمار الفلاحي على المستوى المحلي بإشراك الجماعات المحلية في عمليات التخطيط والتنفيذ مثلا في اختيار موقع المشاريع الزراعية، تحديد نوعية الانتاج الزراعي حتى يتلاءم مع البيئة المناسبة، توفير إمكانيات التصنيع الزراعي، تحديد تقنيات الزراعة المناسبة من بذور والآلات ومعدات..

- تنمية البحث في الميادين الزراعية وذلك بتعاون الجماعات المحلية والجامعات ومعاهد البحث العلمي في هذا المجال، وتعتبر التجربة الصينية هي الرائدة في هذا الأسلوب إذ تملك أكبر منظومة في البحث الزراعي في العالم وكانت بدايات هذا التطور بإنشائها للأكاديمية الصينية للعلوم الزراعية وهي منظمة للبحوث العلمية الزراعية تشرف على 42 معهد و32 من المنتسبين بطريقة مباشرة، وثمانى معاهد يتم استضافتها بالاشتراك مع الحكومات والجماعات المحلية.

- ضرورة وضع الجماعات المحلية سياسة زراعية شفافة وفعالة تواكب حاجات المنطقة بما يضمن استقرار اليد العاملة وبالتالي الحد من الهجرة الريفية الداخلية للمدن ومناطق الصناعة.

1 أحمد وادي، علاء الدين سعيدى، الجماعات المحلية وسبل تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال إصلاح القطاع الفلاحي، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 06، العدد 02، ص 86.

- برمجة استراتيجية دقيقة وواضحة المعالم من أجل الاستمرار في عملية استصلاح الاراضي.

- العمل على توفير المناخ الاستثماري من الناحية القانونية بإصدار التشريعات اللازمة لتأطير برامج التنمية المحلية وتشجيع الشراكة والاستثمارات الداخلية والخارجية لاكتساب الخبرات ورفع مستوى تأهيل الجماعات المحلية وتعريفهم بالتقنيات والمعارف التنموية من خلال إجراء الدورات التدريبية المناسبة، وكذا من الناحية الضريبية.

الخاتمة:

وختام لما تم التطرق إليه في الورقة البحثية أعلاه نستج أن للجماعات المحلية دور هام في تحريك الاستثمار الفلاحي وهذا راجع إلى الاستراتيجيات المعتمدة من قبلها، لأجل وضع خطة إصلاحية شاملة وفعالة للمنظومة الفلاحية وبالتالي تحقيق تنمية محلية والتي تنعكس حتما على المستوى المحلي وتكون عاملا في تحقيق التنمية المستدامة والوصول للاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي.

كما توصلنا أيضا من خلال هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

- أن عملية ترقية الاستثمار الفلاحي مرتبطة بتطوير الاستراتيجيات التي يجب أن تتبعها الجماعات المحلية والتي تنصب على تصحيح المشاكل المتعلقة بالمناطق الطبيعية والتربة المحلية، وأن نجاح العملية التنموية الفلاحية يقتضي توحيد جهود الإدارة المحلية بالاشتراك مع القطاع الخاص ما أجل ضمان نجاح المشاريع المسطرة في المخطط الجهوي.

- تكتيف الاستغلال الزراعي في الاراضي التابعة لمنطقة الهضاب العليا نظرا لتنوع العناصر المناخية فيها مما يجعلها مناطق خصبة بامتياز تحقق غايات الاستثمار الفلاحي.

- تأكيد على ضرورة تنمية إقليم الهضاب العليا وتطوير قدراته وتثمين موارده الطبيعية وتحريك جاذبيته التنافسية التي تحقق الامن الغذائي عن طريق الاستثمار الفلاحي.

وكما نوجه في هذه الورقة البحثية مجموعة من التوصيات لعلها تثن باقي الاقتراحات والخطط التنموية:

- إشراك أموال الزكاة كأداة مالية مهمة في تشجيع الاستثمار.
- تشجيع الفاعلين في القطاع على إنشاء جمعيات للمساهمة في إيجاد حلول للمشاكل التي يعرفها القطاع وكذا تفعيل الرقابة بجميع عناصرها على المصالح التابعة للجماعات المحلية.
- نقل تكنولوجيا المعرفة بإنشاء بنوك لبذور الأصيلة بجعلها بنوك جهوية داخل الجامعة ومراكز البحث العلمي وتكون بذلك الخطة الاستراتيجية المستقبلية لتطوير القطاع الفلاحي.

قائمة المراجع:

- أحمد سواهلية، آدم رحمون، سعد مقص، كرفاوي فطوم، تطور القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تعزيز الامن الغذائي الوطني، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد الخامس، العدد الاول.
- أحمد وادي، علاء الدين سعيدي، الجماعات المحلية وسبل تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال إصلاح القطاع الفلاحي، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 06، العدد 02.
- باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الاصلاح، مجلة الباحث، عدد 2، 2003.
- توفيق تمار، ولهي بوعلام، التنمية الريفية المستدامة في الجزائر وواقع الاسكان الريفي، دراسة ميدانية للبلديات الريفية لشمال ولاية المسيلة، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد الاول، العدد 26، جامعة زيان عاشور بالجلفة.
- زروال نصيرة، الاستثمار في السياحة كبديل لتحقيق التنمية المحلية في الهضاب العليا، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 5، جامعة زيان عاشور، الجلقة.
- عبد الحكيم ببصار، نور الدين بلقيل، استراتيجيات تفعيل التنمية المحلية في ظل الاصلاحات والدور الجديد للجماعات المحلية بالجزائر، مجلة البحوث الادارية والاقتصادية.
- فاروق أهناني، رابح لعروسي، استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 02، جوان 2018.
- فوزي بن عبد الله، دور الجماعات المحلية في مجال التنمية الريفية -تحدياتها وسبل تفعيلها - مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 4 العدد 2 جوان 2018

- كتمير حورية، بركان على لونييسي، القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي للمحروقات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية -نمذجة قياسية باستخدام نموذج ARDL لفترة 1980 - 2016 في الجزائر -، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02 العدد 19 2018.

- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام للمنظمة العالمية لتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2011-2012.

- فلاق حمزة، عرجاني محمد، دور الاستثمار الفلاحي في دعم التنمية المحلية - دراسة حالة مديرية مصالح الفلاحية - عين الدفلى، مذكرة ماستر تخصص إدارة أعمال، كلية التسيير جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة، سنة الجامعية 2018-2019.

- فريدة مزياني، دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار، مداخلة في الملتقي الدولي الخامس حول دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية من طرف مخبر اجتهاد القضائي على حركة التشريع، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر - المنعقد يوم 04/03 ماي 2009 بسكرة بالتنسيق مع جمعية هانس صيدال، منشور في مجلة الاجتهاد القضائي العدد 6، الجزائر.

- القانون رقم 08-16 المؤرخ في أول شعبان عام 1429 الموافق ل 3 غشت 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي، ج ر عدد 46.

- قانون رقم 11-10 المؤرخ في 10 رجب 1432 الموافق ل 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية الصادر أول شعبان 1432 الموافق ل 3 يوليو، ج.ر عدد 37 سنة 48.

- قانون رقم 12-07 المؤرخ في 28 ربيع الاول 1433 الموافق ل 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية، الصادر في 7 ربيع الثاني 1433 الموافق ل 29 فبراير 2012، ج ر عدد 12 السنة 49.

- <https://ar.wikipedia.org>